حين ندمت إديث بياف

عائشة بلحاج

«لا أندم على شيء»... لا الخير الذي فُعل لأجلي ولا الشرّ، كلّ شيء دُفع ثمنه، كُنِس أثره ونُسِي أمره ...»... تقول إديث بياف في أغنيتها، وتقول فرنسا التي اعتنَقت اليسار بعد سنوات مريرة من السيطرة الكاملة للوسط، يميني الهوى، والتهديد الوشيك لليمين المُتطرّف. لا يعرف كثيرون أنّ بياف عاشت في بيت دعارة قبل أن يُخرجها صوتُها منه، ونعرف جميعاً أنّ فرنسا، وسنغصّ الطرف هنا عن التاريخ الاستعماري، باعت تاريخها الشريف في السعي إلى الحرّية والكرامة الإنسانية أخيراً، غانيةً عجوزَ تتعلّم سياسةَ أميركية الهوى، وتطحن الفتات الأقلّ حظّاً، سواء أكانوا من أصول مهاجرة، أم عمّالاً فرنسيين اقتحاماً، من أجل أهل المال.

بلا ندم، حقّاً؟ ... حسناً، لنطوِ الملفّات ونر ما سيأتي. وبينما تنتعش نفوس العرب خارج فرنسا بفوز اليسار، ترتاح نفوس أبناء المهاجرين أخيراً، بعدما أظلمت وقتست بلاد الأنوار، التي كانت دولةً ذات رأي مستقلّ في السياسة الدولية، في عهد اليسار واليمين الديغولي، مع فرانسوا ميتران وجاك شيراك بشكل خاص، في مقابل الانبطاح البريطاني خلف الكاوبوي الأميركي، قبل أن يأتي ولد اسمه إيمانويل ماكرون جعلها «البينوكيّوي» الطايع، لا أنف سيرانو دو برجراك (1655)، العاشق (كما صوّره إدموند روستان في مسرحيته «سيرانو دي برجراك» في عرضها الأول 1897)، في كلّ مصيبة في العالم، وخاصّةً في أفريقيا، خلف دونالد ترامب وتركته، مُتكلّفاً بعض الأتاكة الفرنسية، التي يَفتقِر إليها ترامب وجونسون، وباقي اليمينيّين الشعبويّين. لكن هل يُخفي السُّم وإن دُسَّ في العسل؟ الحقيقة أنّ ماكرون لم يُكلّف نفسه ذهْن مواقفه لا بالعسل ولا بالسُّكر، بل اكتفى بأن تبجّح بها فقط، بفصاحة افتقدها الآخرون. لم ينهزم تيّار ماكرون كلّياً، لكنّه وضع رجله اليمين في باب الهزيمة، بعد أن دَسَّ رؤوس الفرنسيين في الوحل، وحوّل باريس مدينةً عسكرية، كأنّك تظنّ، وأنت تتجوّل فيها، أنّ نفقاً لوليبياً حطّ بك في دولة أفريقية في عهد انقلابي، في مواجهة ثورة الستترات الصفراء، التي لم تأخذ منه لا حقّاً ولا باطلاً، بعد ما يقوق سنتين من حراك صامد. وكان غريباً أن تتجذّر قدم ماكرون في السلطة، بعد مواجهته فئة عريضة من الفرنسيين، وهم العمّال وذوو الأجور المحدودة، خلال ثورة الستترات الصفراء. فطرةُ المهاجرين، كما يحلم اليمين المُتطرّف، لن يُنقِذ الفرنسيين، بل سيوقعهم في شرّ أعمال اليمين، فالخصاص الحاد في كثير من الوظائف، يُهدّد بالفعل الأمن الاجتماعي والرفاه الفرنسي الشهير. فهناك نقص هائل في الأطباء، وجُلّ الموجودين من أصول مهاجرة أو مهاجرين بالفعل أكملوا دراساتهم في فرنسا، وظلّوا هناك. لذا تراجع مستوى الخدمة الصحّية، بسبب قلّة الأطر الطبّية، بشكل يُؤثّر جذرياً في صحّة الفرنسيين، لأنّهم يفضّلون أن يعملوا في مهن بورجوازية متعالين على العمل الكادح. فرنسا الوجودية دخلت أزمةً وجوديةً منذ الانتخابات الماضية. كثيرون ينتقدون اليمين المُتطرّف ولكنّه يواصل التقدّم في الانتخابات، ولولا أهون الشرّين (ماكرون) لانتصروا، ولرأينا أبناء المهاجرين يضعون ممتلكاتهم في سيّاراتهم ويتفرّقون في الأرض، كما فعل اليهود أيّام أدولف هتلر، قبل أن يُصدر الفرمان القاتل بفنائهم جميعاً.

لكن لحسن الحظّ عاد الأمل لبضع سنوات، في انتظار أن يعود الفرنسيون إلى رشدهم. فعدا عن المهاجرين من شمال أفريقيا، وهم الأغلبية، الذين تقوم الصناعة والخدمات على أعناقهم، انتشر الصينيون انتشارَ الفاتحين في المدن الكبرى بمحلّاتهم التجارية، التي عوّضت المحلات البرجوازية العتيقة، التي لم تعد تستجيب لما تحتاجه الفترة التاريخية. وهذا بالضبط ما يفعله اليمينيّون: يتمسّكون بفكر أنتيكي يحلم بفرنسا شقراء لا مجال فيها لأجناس أخرى. وفي ذلك مدعاةٌ لندم كثيف، سيتّضح لو تحقّقت أحلامهم، التي لن تحمل لهم حياةً ورديةً كما لم تفعل مع إديث بياف.

أين اختفت العروبة؟

انور الهواري

لا عرب بلا عروبة، ولا عروبة بلا قضية، ولا قضية بلا كفاح من أجل التحرّر، ولا تحرّر من دون الانعتاق من الاستعمار وذروته الصهيونية، ولا تحرّر من الصهيونية من دون تحرّر من حلفائها الطبيعيين، من طغيان واستبداد وجمود وتخلّف. هذه كانت خلاصة بحث العرب عن ذاتهم في التاريخ منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أي قرن التنوير الأوروبي، الذي توَّج نفسه في التاريخ بالثورة الصناعية، وبالثورتَين الأميركية ثمّ الفرنسية، ثمّ ابتداء عصر الشعوب والدساتير والحقوق والحرّيات. كان العرب في قلب المساعي الإنسانية للخروج نحو النور، ففي ذاك النصف الذهبي من القرن الثامن عشر كانت حركة الإصلاح الوهابي (محمّد بن عبد الوهاب) تنبثق من رمال نجد، وتشعل النور في قلب جزيرةٍ عربيةٍ نامت في الظلمات أحقاباً، مزّقت أثواب الخرافة والشعوذة والدجل، التي أطفأت نور الدين الذي كان مشعل النور الوحيد، الذي سبق وأخرَج الجزيرة إلى قلب المعادلة الحضارية والسياسية الدولية عند مطالع القرن السابع عشر، وقد ترافقت معها حركة علي بك الكبير في مصر، الذي أوشك، مثله مثل الوهابيّين، أن يُؤسّس قوّةً إقليمية عربيةً صاعدةً تُفرّغ الاضمحلال العثماني من وجوده الأيل للسقوط، كما ترافق البعث الوهابي مع مشروع علي بك الكبير، مع قلق مزمن في الشام جرّاء ما يلقاه من تعسّف الولاة العثمانيين. صفّي مشروع علي بك الكبير، ثمّ المشروع الوهابي متمثّلاً في الدولة السعودية الأولى، لكن، في مدار القرن التاسع عشر تواصلت نضالات العرب من أجل التحرّر والاستقلال والنهضة، وبرز منها مشروع محمد علي باشا في مصر، ومثّله البايات في تونس، والدايات في الجزائر، ولم يتوقّف الشام عن الغليان، أجهضت أيضاً، وعند خواتيم القرن التاسع عشر كانت نقاط الإضاءة والاستنارة قد انطفأت كلّها، تسلّل الغرب مدنياً من ثغرات التحديث المُتعجّل، ثمّ ختم التسلّل باحتلال عسكري مباشر. سقطت مصر، ثمّ سقطت الجزائر، ثمّ سقطت تونس، ذلك كلّه في القرن التاسع عشر الذي شهد النقيضَين الحادّين: النهضة الذي أسّس لها رفاعة الطهطاوي، ثمّ السقوط والاحتلال. وعند مطالع القرن العشرين سقط العرب جميعاً تحت الاستعمار الأوروبي المُسلّح الواضح الصريح، ولو تحت مسمّيات كاذبة مثل الحماية والانتداب، وعلى امتداد مائة عام، أو أكثر قليلاً، من نهاية الحرب العالمية الأولى في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1918، حتّى اندلاع أخطر حروب العرب مع الصهيونية والغرب في السابع من أكتوبر (2023)، مائة عام من النضال ضدّ أشكال الاستعمار كافّة، وأشكال الطغيان كافّة، ثورات مزدوجة ضدّ تحالف الاستعمار مع الاستبداد، مع قوى الانتفاع والمصالح والتبعية، خلالها، كانت فكرة العروبة مُجرّد نقاط وروافد منعزلة بعضها عن بعض على غرار نموذج «مصر للمصريين»، الذي اعتمدته النُخَب الليبرالية الإرستقراطية عند مطالع القرن العشرين. لكن، لم يكد القرن ينتصف حتّى كانت روافد العروبة من المحيط إلى الخليج قد تلاقت، وتعرف بعضها إلى بعض، وتكوّنت منها قوّة تاريخية مستقبلية فاعلة.

الثورات الفلسطينية منذ عقد العشرينيّات من القرن العشرين، بعد سنوات من ثورة 1919 في مصر، نقلت الروح الثورية من شان قُطري مخصوص بأهل كلّ بلد إلى شان عربي عام يتشارك فيه العرب جميعاً، وقد بلغت هذه الروح ذروتها مع بلوغ الصهيونية ماربها في العقد الرابع من القرن العشرين، وهو ما انتهى بإعلان الدولة الصهيونية، وترافق معه، بالمقدار ذاته، مدّ ثوريٍّ عربيٍّ كاسح. ولكن، بينما واصل المشروع الصهيوني تقدّمه، أخذت روح الثورة العربية تتراجع حتّى وصلت إلى حدّ انعدام النخوة والمروءة العربية في حرب الإبادة الصهيونية الأميركية الغربية ضدّ آخر قلاع المقاومة الفلسطينية وحصونها. حدث ذلك لعاملين كبيرين: اتفاقيات الصلح المنفرد بين دول عربية والكيان الصهيوني، ثمّ الديكتاتوريات العربية في دول ما بعد الاستقلال، التي كانت أشدّ عتواً على الشعوب من عهود الاستعمار، التي نزعت بالتدريج روح المقاومة وحمية النضال وحوافز المبادرة من التكوين الذهني والروحي للشعوب العربية. اتفاقيات الصلح المنفرد بين العرب والدولة الصهيونية عزلت العرب بعضهم عن بعض، بدءاً بعزل مصر، الشقيقة الكبرى، ثمّ توالى مسلسل العزل، وخطورة العزل ليست في أخذ قوّة مصر أولاً من رصيد المواجهة المُسلحة مع المشروع الصهيوني فقط، وليست كذلك في تحييد الدول العربية كافّة بعد ذلك، لكنّ خطورته الكبرى هي الانقلاب الذي حدث في مفهوم الأمن القومي العربي، بعد بعد الخطر ياتي من الصهيونية، لكن ذهبت مصادر الخطر في اتجاهات بعيدة، ففي قمّة فاس 1981 قرّر العرب أنّ الخطر ياتي من إيران الثورية بعد ثورتها الكبرى 1979، ثمّ بعد ذلك بعشر سنوات، وبعد غزو الكويت، قرّر العرب أنّ الخطر ياتي من داخل الصفّ العربي، وفي مقدّمة تبريرات الغزو الأميركي للعراق مزعَمَي (1991 و2003) أنّ العراق يُمثل خطراً يُهدّد أمن جيرانه. من زيارة أنور السادات القدس 1977 حتّى مبادرات السلام الإبراهيمي، حمل التاريخ العربي تحوّلات ضخمة من التقيض إلى النقيض، من أن إسرائيل هي الخطر على العرب مجتمعين إلى إسرائيل محلّ توافق إجماعي لدى العرب، لهذا دخلت إسرائيل حرب الإبادة الكاملة ضدّ المقاومة الفلسطينية في غزّة وهي على يقين أنّها محميّة كاملة من أيّ ردّات فعل عربية رسمية من شانها إعاقة مُخطط الإبادة. وبالفعل، لم يصدر أيّ خطر عربي إلّا حبث وهنت وضعفت قبضة الدولة المركزية العربية، في لبنان وفي شمال اليمن. تتعامل الدولة الصهيونية مع خطط الإبادة وكأنّ العرب لا وجود لهم، وهي على حقّ، فعرب اليوم ليسوا عرب النضال ضدّ أشكال الاستعمار والطغيان كافّة في القرن العشرين. أما الجماهير العربية ذاتها، فهي تواجه للمرّة الأولى فراغاً وجودياً غير مسبوق، يتناقض مع الذاكرة الحيّة، التي تُشكّل ضميرهم الجمعي في محطّات فاصلة: 1948، ثمّ 1956، ثمّ 1967، ثمّ 1977، ثمّ 1982، ثمّ في الانتفاض الفلسطيني غير المنقطع منذ انتفاضة الحجارة 1987. هذا الفراغ الوجودي هو الثقب الأسود الذي انزلقت إليه، ثمّ هوت فيه، فكرة العروبة من جذورها رباطاً جامعاً وهُويّةً مشتركة، فقد العرب ما جعل منهم عرباً في التاريخ الحديث، فقدوا همّة التحرّر من القيود التي تثقل ضمير الإنسان من استعباد الخرافات باسم الدين، إلى استعباد القوّة باسم الاستعباد، إلى استعباد المصالح تحت اسم الوطنية الضيقة.

> دخلت إسرائيل حرب الإبادة الكاملة ضدّ المقاومة الفلسطينية في غزّة وهي على يقين أنّها محميّة كاملة من أيّ ردّات فعل عربية رسمية

(كاتب مصري)

إصرار السلطة الفلسطينية على السقوط في الحفرة نفسها

حيان جابر

«ما قبل طوفان الأقصى ليس كما بعده» من أكثر العبارات تردّداً في الآونة الأخيرة. إذ يمكن تعميمها على كلّ شيءٍ باستثناء أداء السلطة الفلسطينية الوظيفية ودورها، فالأخيرة ماضيةٌ في طريقها ذاته، وكأنّها تتعمّد السقوط مراراً وتكراراً في الحفرة ذاتها من دون أن تتعلّم من دروسها السابقة، بل أكثر من ذلك، تبدو السلطة الفلسطينية بعد «طوفان الأقصى» وكأنّها تلتقط فرصةً نادرةً لتعميق الحفرة التي وقعت فيها مراراً وتكراراً، ربّما بغرض الاستقرار لاحقاً في قعر تلك الحفرة إلى أبد الآبدين.

نجد عشرات الدلائل والمُؤشّرات على سلوك السلطة هذا، من تصريحات كبار قادتها، إلى ممارساتها المُشينة في حقّ المواطنين الفلسطينيين في المناطق التي تنشط أجهزتها الأمنية فيها. إذ لا تدع أجهزة السلطة الأمنية فرصةً لاعتقال الناشطين المسلمين المُعارضين لنهجها الاستسلامي، أو حتّى المُعارضين لسلوكياتها القمعية وفسادها المُستشري، فضلاً عن اعتقالها الفدائيين والمقاومين من التوجّهات والمشارب السياسية كلّها، وطبعاً من المناطق كلّها التي تصل إليها أذرعها الأمنية. بهذه السلوكيات والممارسات، تُؤكّد السلطة الحقيقة التي يتهرّب بعضهم من إعلانها، المُتمثّلة في أنّ السلطة الفلسطينية هي «سلطة أمر واقع لا أكثر ولا أقلّ، تمارس استبداداً موصوفاً في حقّ الفلسطينيين كلّهم، فضلاً عن دورها الأمني في حماية الاحتلال وتثبيته».

من هنا، يعتقد كاتب هذه السطور أنّ الحوار مع السلطة ورموزها، تحت شعار الوحدة الوطنية، ليس مضيعةً للوقت فقط، بل حرفاً لمسار الوحدة الوطنية، إذ لا يمكن خطّ مسار وحدوي مع سلطةٍ وظيفيةٍ تخدم الاحتلال وداعميه، إذ يجب القطيعة الكلّية معها سياسياً واقتصادياً وإعلامياً واجتماعياً وثقافياً. طبعاً، قد يقول بعضهم إنّ ذلك شبه مستحيل، نظراً إلى دور السلطة الاجتماعي في تنظيم الشؤون الحياتية اليومية، هنا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ تلك الأدوار الضرورية لاستمرار الحياة هي جانبٌ تنظيميٌّ لا يمنح السلطة غطاءً سياسياً وثقافياً واقتصادياً لاستمرار دورها الوظيفي. إذ يحفل التاريخ البشري بأنماطٍ متعدّدة من سلطات الأمر الواقع، التي تمارس، خدمةً لمصالحها الذاتية، أدواراً تنظيمية مُتعدّدةً لصالح شعوب المنطقة التي تفرض هيمنتها عليها، أو ولايتها. لكن، ورغم ذلك لطالما قاطعت الشعوب المُحتلّة، والخاضعة لسلطات الأمر الواقع، تلك السلطات من دون أن ينسحب ذلك على مقاطعة حقوقهم الأساسية التي تنظّمها سلطات الأمر الواقع قسراً. وعليه، لا تعني مقاطعة سلطات الأمر الواقع بأيّ شكلٍ عدم تلقّي تلك الخدمات، بل تعني نبذ التعامل مع السلطة ذاتها، سواء أذرعها الأمنية، أو مؤسّساتها الاقتصادية، والأكثر أهمّية السياسية منها. كما يمكن الحدّ من تلك السلطات التنظيمي من خلال بناء لجان محلّية تنظيمية أو من خلال المجالس البلدية إن أمكن، التي تنظمّ شؤون السكان اليومية، إلى إدارة الشؤون الخدمية والتنظيمية، وصولاً إلى التوثيق، الأمر الذي يقلّل من دور دوائر السلطة الاجتماعية والقضائية، كما ينمّي من القدرات التنظيمية المحلّية.

> نلحظ اليوم هيمنةَ السلطة الفلسطينية الوظيفية على دوائر منظّمة التحرير ما يعني نجاح الاحتلال في إفراغ المنظّمة من مضمونها وجوهرها

ليس من المُستغرب إصرار السلطة على السقوط في الحفرة ذاتها، مراراً وتكراراً، فهي سلطةٌ موجّهةٌ ومدارةٌ عبر الاحتلال وداعميه، لا تملك قرارها وخيارها، تسير في مسار وحيد رسم لها منذ يومها الأول، وهو ما يُفسّر فشل زعيمها الراحل ياسر عرفات في محاولاته تغيير مسارها بعد الانتفاضة الثانية، بل يعتقد كاتب هذه السطور أنّ المُستغرَب اليوم أن يستغرب بعضنا من سلوكيات السلطة بعد «طوفان الأقصى»، وترويج آخرين إمكانية عودتها عن ضلالها، وقدرتها في إصلاح ذاتها، وتوقّعهم نتائج مختلفة لدعوتهم قادتها إلى تبني نهج مختلف يجبر الانقسام الفلسطيني، ويُوحّد الصفّ، ويقود النضال التحرّري الفلسطيني، لأنّ السلطة من حيث بنيتها وهياكلها وجوهرها نقيضٌ كاملٌ لمشروع التحرّر الفلسطيني.

ما يُؤكّد ذلك انخراط السلطة في ما يعرف إعلامياً وأميركياً بـ«الرؤية الأميركية لليوم التالي لحرب غزّة»، تلك الرؤية التي تعيد نهج «أوسلو»، ونهج الاستسلام من دون أيّ تغيير يذكر، أو بالأصح، تُعزّزه بخطواتٍ أكثر استسلامية وانهزامية من السلطة طبعاً، لصالح تعزيز إضافي للاحتلال وسيطرته، وتحكّمه بمفاصل حياة الفلسطينيين كلّها. إذ تتضمّن الخطة نزع السلاح الفلسطيني تطبيقاً لمبدأ أحادية التسلّح الصهيوني، والتفاوض هو المسار الوحيد لحلّ القضية الفلسطينية، وفق الرؤية الصهيونية بعيداً عن القرارات الدولية، وحدّه الأقصى «حلّ الدولتين» على أساس حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، بما يشمل تبادلات مُتّفقا عليها بين الطرفين (!) فضلاً عن قبول السلطة بالتفاوض بشان حلّ عادل ومُتّفق عليه للاجئين الفلسطينيين (!) من ذلك كلّه، وبعد «طوفان الأقصى»، أصبح على الفلسطينيين مواجهة واقعهم الحالي من دون تردّد، وفي مُقدّمته مواجهة سلطة الأمر الواقع الوظيفية، فبما دون ذلك لا مفرّ من السقوط في حفرةٍ جديدةٍ تحاكي حُفَر «أوسلو» (1993)، بيد أنّها حفرةٌ أعمق وأصعب بكثير.

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

عنصر من أمن السلطة الفلسطينية يرام الله، 2021 (أحمد غرايبلي/فرانس برس)

كاريكاتير عماد حجاج

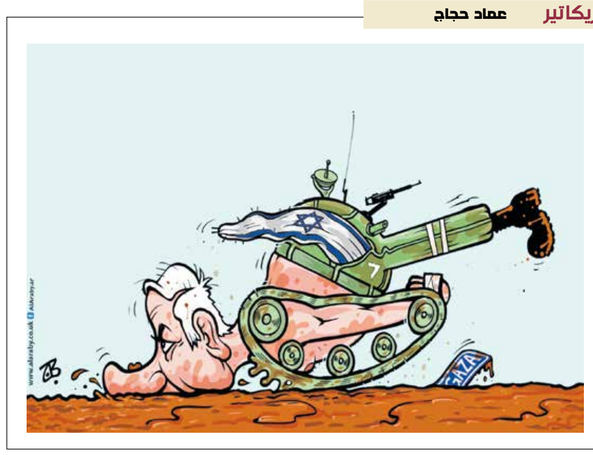

هل «يتنزّل الربُّ القدير» ليُنحّيَ بايدن مرشّحاً؟

أسامة أبو ارشيد

في الأول من سبتمبر/أيلول عام 2022، وقبل شهرين من الانتخابات التشريعية الأميركية النصفية، التي كانت استطلاعات الرأي تنبئ باجتياح جمهوري كاسح لها على حساب الديمقراطيين، اختار الرئيس جو بايدن أن يُلقي خطاباً للشعب الأميركي من قاعة الاستقلال في فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا. لم يكن اختيار المكان عبثيّاً، كما أوضح بايدن نفسه في خطابه، إذ «فيها أعلنت أميركا استقلالها منذ أكثر من قرنين... (وفيها) كُتِب دستور الولايات المتّحدة. ومنها انطلقنا التجربة الأكثر استثنائية للحكم الذاتي التي عرفها العالم». كانت رسالة بايدن واضحة وبسيطة ومباشرة، مُكتسبات الأميركيين في الديمقراطية والحرّيات المدنية والحقوق الدستورية في خطر، ومهدّدة من الرئيس السابق دونالد ترامب، وتيّاره (ماغا)، الذي أحكم سيطرته على الحزب الجمهوري، و«ماغا» اختصار لشعار ترامب «لجعلوا أميركا عظيمة مرّة أخرى». لم يتردّد بايدن في خطابه ذاك في وصف الرئيس السابق وتيّاره بأنّهما يُشكّلون «خطراً» و«تهديداً» لأميركا، مُذكّراً برفض ترامب الاعتراف بخسارته الانتخابات عام 2020، واقتحام أنصاره، مطلع 2021، مبنى الكونغرس في محاولة لوقف نقل السلطة دستورياً. حينها، لم يكن كثير من الديمقراطيين مُقتنعين باستراتيجية الرئيس القائمة على الضرب على وتر مخاوف الأميركيين من شبح ترامب الغاضب، والراغب في الانتقام، والمُتبنّع بقناعات وتوجّهات استبدادية، ولكنّ نتيجة الانتخابات لم تثبت خطأ استطلاعات الرأي وقتها فحسب، بقدر ما أنّها أثبتت دقّة حسابات بايدن، وخطأ حسابات من خالفوه بين الديمقراطيين. خسر الديمقراطيون مجلس النواب، ولكن بفارق أربعة مقاعد، وليس كما كانت تقترح استطلاعات الرأي بأكثر من 60 مقعداً، كما عزّزوا أغلبيتهم في مجلس الشيوخ، بمقعد إضافي (49 - 51).

بعد النجاح الديمقراطي الكبير في تجنّب موجة جمهورية حمراء عاتية تجرفهم عام 2022، مُدينين في ذلك لقُرّاعة ترامب التي نصبوها واثارت مخاوف الأميركيين، رست الحملة الانتخابية لبايدن عند هذه الاستراتيجية، بل إنّها كانت تتمنّى أن يكون ترامب هو المُرشّح الجمهوري المقابل لهم. وعندما تحقّق لهم ما أرادوا لم يدّخر الرئيس فرصة لتذكير الأميركيين بـ«التهديد» الذي يُمثّله ترامب للديمقراطية الأميركية، واستفادت الحملة من القضايا الفدرالية والولائية التي يواجهها الرئيس السابق، بما فيها قضية اقتحام أنصاره مبنى الكونغرس، وكذلك ضغطه من أجل تزوير نتيجة انتخابات ولاية جورجيا، التي خسرها. لكن، هذه الاستراتيجية سقطت سقوطاً مدوّياً في المناظرة الرئاسية الأولى بين بايدن وترامب في 27 يونيو/حزيران الماضي، وبدا فيها بايدن فُنكياً، وهناً، مُشتّتاً، تائهاً وخَرِفاً. مباشرة، ثار الذعر بين الديمقراطيين، خصوصاً أنّ استطلاعات الرأي أكّدت انحسار ترامب في المناظرة، وأنّه كان أكثر تماسكاً وإدراكاً من بايدن، ثمّ ما لبث أن تلاشى هذا الانحسار أن أظهرت بثبات أنّ ترامب، على الأرجح، سيربح الانتخابات الرئاسية بعد أقلّ من أربعة أشهر، إذا بقي بايدن مُرشّح الديمقراطيين. هكذا، تحوّل بايدن من أكثر الديمقراطيين سيّئي الوسيلة، سواء حكم ديمقراطيون يزعمون المثالية الزائفة أم جمهوريون لا يتورّعون عن إبراز الوجه البلطجي الحقيقي لتلك الهيمنة.

> تحوّل بايدن إلى المُرشّح الديمقراطي الأضعف، الذي قد يُقدِّم الرئاسة لترامب على طبق من ذهب

(ترامب) بـ34 تهمة جنائية في قضايا احتيال ضريبي ومخالفة لقوانين التمويل الانتخابي عام 2016. ومن ثمّ، لم يكن مُستغرباً أن يسارع ديمقراطيون، ومن المؤثّرين والمتبرّعين الكبار، إلى مطالبة بايدن بالتنحّي عن الترشّح، وإفساح المجال لبديل له قبل المؤتمر الحزبي الديمقراطي في الشهر المقبل (أغسطس/آب)، لكنّ بايدن رفض كلّ تلك الدعوات والضغوط عليه.

الخبر السيئ لبايدن أنّ «الربّ القدير» قد ينتزل فعلاً ويُنحّيه عن الترشّح رغماً عنه، أو ربّما يجعل منه عبرةً لكلّ مُكابر وعَنيد، ومجرم حرب كما في شراكته الخسيسة في جريمة إبادة قطاع غزّة، عبر خسارته الانتخابات لصالح رجل مدان جنائياً، ولا يَقلّ انحطاطاً وإجراماً عنه. إنّه قدر العالم المُبتلى بالهيمنة الأميركية أن يختار بين سيّئ وسيّئ، سواء حَكَم ديمقراطيون أم جمهوريون.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

تحدّيات صعود اليسار

حسام كنفاني

تنفس الملايين حول العالم الصعداء، بعد الفوز المفاجئ الذي حققه اليسار في الانتخابات التشريعية الفرنسية، بعدما كانت استطلاعات الرأي تشير إلى أن اليمين في طريقه لتولي الحكومة في فرنسا، وهو ما كان من شأنه أن يؤثر على مصير البلاد ومسارها مع الأفكار التي يحملها في ما يخص البقاء في الاتحاد الأوروبي واستقبال اللاجئين والمهاجرين، أو حتى في النظرة إلى العلاقة مع روسيا والتوجه أكثر نحو بناء تحالف معه، وهو ما كانت زعيمة حزب «التجمع الوطني» اليميني المتطرف مارين لوبان تتحدث عنه في أكثر من مناسبة، وهي سبق أن خضعت للاستجواب أمام لجنة تحقيق برلمانية بشأن علاقتها مع روسيا وفلاديمير بوتين.

غير أن مشكلة هذا الفوز اليساري أنه غير متجذر، وجاء نتيجة ردة فعل على فوز اليمين في انتخابات البرلمان الأوروبي. فتحالف «الجبهة الشعبية الجديدة» هو خليط من الأحزاب غير المتجانسة التي توحدت على هدف واحد، وهو منع اليمين المتطرف من الوصول إلى الحكم، وهو جمع بين الاشتراكيين والشيوعيين وعلماء البيئة (حزب الخضر) وحزب فرنسا الأبية. ورغم أن هذا التحالف نجح في تحقيق الهدف الذي قام من أجله، إلا أن احتمالية استمراريته غير مضمونة، خصوصاً في ظل الاختلافات في النهج والأيديولوجيات بين أحزاب التحالف، وعدم الاتفاق على استراتيجية حكم، في حال تمكن هذا التحالف من تأسيس ائتلاف قادر على تولي السلطة.

إلى الآن، لا يمكن النظر إلى تحالف «الجبهة الشعبية الجديدة» باعتباره كتلة صلبة، وهو ما يدركه أطرافه الذين يقفون أمام تحدي تقديم مشروع سياسي موحد يؤمن له الاستدامة، والا يكون وليدة لحظة مرحلية لن تلبث أن تنتهي في أي استحقاق انتخابي آخر. الأمر ليس سهلاً، خصوصاً في ظل الخلافات التي كانت قائمة سابقاً بين أحزاب هذا التحالف التي سبق أن تراشقت الانتقادات.

الخطر على «الجبهة الشعبية الجديدة» يأتي أيضاً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وكتلته البرلمانية، التي جاءت ثانية في الانتخابات التشريعية بحصولها على 168 مقعداً بفارق 182 مقعداً لتحالف اليسار. ففي ظل عدم حصول أي حزب أو تحالف على الأغلبية المطلقة في البرلمان التي تخوله تشكيل حكومة ونيل الثقة، فإن أنظار الرئيس الفرنسي ستتجه إلى كتل في التحالف اليساري يمكن بناء ائتلاف معها، ولو بأغلبية بسيطة، للهروب من سيناريو البرلمان المعلق، أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة بعد عام من الآن. نجاح ماكرون في هذا التوجه يعني تفكيك هذا التحالف وعودة شبح حكم اليوم.

ورغم أن هذا السيناريو لا يزال مستبعداً، إلا أن هناك ضرورة قصوى اليوم لتكريس هذا التحالف اليساري الجديد جبهةً موحدةً، خصوصاً أن خطر اليمين لم ينته بعد، بل على العكس، إذ إنه في تصاعد مستمر، فرغم حلول حزب «التجمع الوطني» ثالثاً في الانتخابات البرلمانية بحصوله على 143 مقعداً، إلا أنه أصبح أكبر الأحزاب الفرنسية من حيث عدد المقاعد، بالنظر إلى أن الفائزين بالمركزين الأول والثاني هما تحالفان لمجموعة أحزاب وتيارات. بالتالي، فإن نصر اليسار اليوم غير مطلق، ولا يمكن الركون إليه من دون العمل على تحويله إلى تحالف صلب بمواجهة مارين لوبان وحلفائها، خصوصاً أن انتخابات جديدة قد تحصل خلال عام في حال الفشل في تشكيل ائتلاف حكومي، وهو الأمر المرجح حتى الآن.

لكن بغض النظر عن هذه التحديات، هناك حقيقة ظهرت في هذه الانتخابات، وهي أن الوعي من خطر اليمين المتطرف على الجمهورية الفرنسية يكبر. فرغم حصول حزب مارين لوبان على نحو عشرة ملايين صوت، وهو رقم غير قليل، إلا أنه لا يزال غير كاف في وجه ملايين أخرى تواجه صعود اليمين المتطرف.

تحوّلات في غرب أفريقيا

جمانة فرحات

لم تكن الانقلابات التي شهدتها أكثر من دولة في غرب أفريقيا، في السنوات الماضية، حدثاً استثنائياً في منطقة لم تعرف الاستقرار السياسي أو الأمني طويلاً، لكنّ تداعياتها تبدو آخذة في التصاعد لتفرض نفسها عاملاً مؤثراً ومُتحكّماً، ليس فقط بعلاقات الدول فيما بينها، بل أيضاً بوضع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، تواجه المجموعة اليوم خطراً مُستجدّاً بعد إقدام ثلاث من دولها، بوركينا فاسو ومالي والنيجر، التي يحكمها العسكر، على الانسحاب من المجموعة وتشكيل ما أطلقت عليه هذه الدول «كونفدرالية الساحل».

هذا التحالف الذي يفتتح عملياً فصلاً جديداً، وليس وحيداً، من الأزمة بين الدول الثلاث والمجموعة، هو قمّة جبل الجليد بعد التطوّرات التي شهدتها المنطقة، خصوصاً عقب التخبّط الذي رافق تعاطي «إيكواس» مع انقلاب النيجر في يوليو/تموز 2023، بما في ذلك التلويح بتدخّل عسكري لمحاولة إعادة الرئيس المُقال محمد بازوم إلى السلطة، الذي سرعان ما تبخّر ليكشف حجمَ الخلافات في التكتّل والافتقار إلى قوّة فعلية، ما شكّل إشارة التقطها العسكر في الدول الثلاث لاستعجال القطيعة مع المجموعة، من جهة، والتحالف فيما بينهم، من جهة ثانية، لمواجهة أيّ تهديدات.

صحيحٌ أنّ قادة الدول الثلاث كانوا قد انسحبوا من المجموعة على فترات، ونبّهَهم لم تكن مبيّتة بشأن الابتعاد الكلّي عنها، إلّا أنّ التعويل على تسويةٍ ما تعيدهم إليها، في الفترة الانتقالية بين قرار الانسحاب ودخوله حيّز التنفيذ، كان ولا يزال قائماً داخل «إيكواس»، وإن كان يبدو غير وارد في المرحلة الراهنة. وإذا كان الحديث عن خطر آتي يتفكّك «إيكواس» قد يبدو مبالغاً فيه، أقلّه إذا ما أُخِذ بالاعتبار ما تُشكّله الدول الثلاث من أصل 15 دولة تضمّها المجموعة، لا سيّما اقتصادياً، لكنّ التقليل من الآثار التي سيتركها الانسحاب على المجموعة، خصوصاً في المستقبل، يبدو في غير محلّه أيضاً، بعدما تبيّن الضعف السياسي للمجموعة، وأنّ بإمكان دول منضوية فيها التكتل في مجموعات صغيرة بعيداً عنها، فضلاً عن قائمة طويلة من المآخذ على عمل المجموعة، وما يراه بعضهم سياسة الكيل بمكيالين، خصوصاً لناحية الصرامة في مواجهة انقلابات عسكرية مباشرة في مقابل غضّ طرف عما يُطلَق عليه «انقلابات دستورية» في دول أخرى. الخطورة الأبرز في ما يجري كلّه تتبع أولاً من أنّ العسكر الذين أحكموا قبضتهم على السلطات في بلدانهم يحجج من بينها فشل الحكومات المدنية في إبعاد وهزيمة الجماعات المُتشدّدة، والرغبة في التحرّر من «سيطرة القوى الأجنبية»، و«استعادة السيادة الوطنية»، يختارون اللعب بطريقة مغايرة لما هو معتاد. والأمر لا يقتصر على ذهابهم باتجاه تقليص العلاقات مع الغرب فقط، مقابل تعزيزها على نحو غير مسبوق مع روسيا. وهم عوضاً من أن يكونوا محاصرين اتّخذوا خطوات تجعلهم ينقلون الضغوط بعيداً عنهم. جميع المعطيات تُؤكّد أنّ قادة الانقلابات ليسوا في وارد تسليم السلطة لمدنيين في أيّ وقت قريب، وهم يُعوّلون على تقاربهم وتحالفهم لمساندة بعضهم بعضاً، ليس في الفترة القريبة فقط، لكن في المدى المتوسّط، إلّا أنّ صمود تحالفهم قد لا يدوم طويلاً، فالتحالف الجديد أولاً يبقى محدوداً، وقدرته على مواجهة التحديات الأمنية تبقى موضع تشكيك، لا سيّما أنّ الآونة الأخيرة لم تُظهر تراجعاً في نشاط الجماعات المُتشدّدة، التي كانت ذريعةً في تبرير الانقلابات. كما أنّ العقبات، في الصعيد الاقتصادي والتكامل، قد لا تطول قبل أن تبدأ في الظهور، خصوصاً بفعل طبيعة اقتصاديات هذه الدول وحاجتها الدائمة إلى التعاون مع دول أخرى في غرب أفريقيا، والتحدّيات الداخلية الأخرى الخاصة بكلّ بلد بشكل منفصل، ما يجعل من هذه التحوّلات في غرب أفريقيا مُجرّد بداية لشهد قد يصبح أكثر تعقيداً.

بين الغرب والشرق... مُقدّمات لسؤال الاستشراق

سيف الدين عبد الفتاح

يستحضر الغرب الشرق بأشكال مختلفة، الناظم بينها، مع اختلافها، هو الخصومة في الحدّ الأدنى، أو المخالفة في الوجهة والعداوة في حدّها الأقصى، والاستراتيجيات القابعة في عقل الغرب الباطن والظاهر هي الحفاظ على مسارات التبعية وعلى حالات التجزئة، وتأكيد إضعاف الشرق وحراسة تخلّفه، فالشرق يحمل منافسة الصين وروسيا وتابعيها في حالة الاتحاد السوفييتي شرقاً، فسمّاها الكتلة الشرقية، وظلّ ردحاً من الزمن يُصنّف أوروبا أنّها شرق أوروبا وغربها، والشرقان الأوسط والأدنى اختراع أميركي غربي، احتفظ لنفسه بمهمّة تضييقه وتوسعته في مقاسه، وتجديده على قاعدة تَجدّد أهدافه ومراميه. فكان الشرق الأوسط الكبير، والمُوسّع، والجديد، ضمن طبعات تُحرّك معاني إعادة تشكيل المنطقة، ومحاولات الفكّ والتركيب، ضمن رؤية كولونيالية مُستقرّة ومُستمرّة حتّى بعد نهاية تلك الحقبة، ولو شكلاً أو اسماً، وصارت أُمَّتنا في الحقيقة بين مشارقَ ومغاربَ، ولكنّ الحضارة الغربية ظلّت متمسّكةً بأنّ الغربَ غربٌ والشرقَ شرقٌ، ولا بأس لديها أن يتحوّل الشرق غرباً ضمن عمليات «تغريب» و«غربنة»، مسخاً وتبعية. إنّها محاولة تغريب العالم، كما أشار إلى ذلك سيرغ لاتوش، ضمن رؤية الغرب للعالم منظوراً إليه وناظراً. ظلّت المسألة ضمن تمايز «الشرق والغرب» (The West and The East)؛ التي تحوّلت بعد ذلك بفعل المركزية الغربية «The West and The Rest».

لقد استخدم الغرب مصطلح الضفّة الشرقية ليعني الثقافات والشعوب والبلدان، والسجاد الآسيوي والبضائع القادمة من الشرق. «المشرقية؛ Oriental» تعني عموماً «الشرقية؛ Eastern». إنّها تسمية تقليدية (خاصةً عند الكتابة بالأحرف الكبيرة) لأيّ شيء ينتمي إلى الشرق أو «شرق العالم»، وخاصّة ثقافته الشرقية. على سبيل المثال تحظر ولاية واشنطن كلمة مَشرِقي «Oriental» في التشريعات والوثائق الحكومية، مُفضّلة كلمة آسيوي «Asian» بدلاً من ذلك. غالباً ما يُستخدَم مصطلح الشرقي لوصف المواضيع والأشياء التي تأتي من المَشرِق. ومع ذلك، وبالنظر إلى دلالاته في المركزية الأوروبية، وفي التعريف المُتغيّر وغير الدقيق عبر العصور لهذا المصطلح، فقد يُعتبَر وصفاً مُسيئاً للناس القادمين من شرق آسيا في علم التأريخ الأوروبي. لقد تغيّر معنى «المَشرق» في نطاقه مرّات عدّة. المصطلح المقابل «Occident» أي «المغرب»، وهو مُشتقّ من الكلمة اللاتينية «Occidens»، وتعني الغروب (حيث تغرب الشمس)، ولكن هذا المصطلح أُهمل باللغة الإنكليزية وحلّ محلّه مصطلح «العالم الغربي» أو «Western World». الطيّب تيزيني على حقّ: «كان ذلك على أيدي مجموعات من علماء الشرق (المستشرقين). لكنّ هؤلاء قدّموا جهودهم أو بعضها مع تطور المجتمعات الغربية، التي تبلورت فيها فكرة الاستشراق، واتضح لاحقاً أنّ هذه الفكرة الاستشراقية نشأت في قلب مجتمعات غربية اقتربت من منظومة الاستشراق، ما راح ينتج وهم الاستشراق القائم على أنّ الطبيعة والمجتمع في العالم العربي يرتبطان معاً على أساس أنّه لا يكفي أن يكون المجتمع العربي أو الشرقي طعاماً سائغاً لذوي المصالح الغربية، وإنّما يقتضي الأمر أن تتم عملية تشابك مصلحية لمصلحة الغرب الاستشراقي، الذي وصل إلى مرحلة التهام (الآخر) اقتصادياً وثقافياً» (صحيفة الاتحاد: 2019/3/4). أصبح انقسام الغرب - الشرق هذا جزءاً مقبولاً من النظرية السياسية الغربية.

> «الحالة الأندلسية» حالة عجيبة، برزت فيها إرهاصات ظهور «الدولة - القومية» في عالم المسلمين، وإن كان باسم مختلف هو «ملوك الطوائف»
>
> «الحالة الصليبية» هي اللحظة الثانية الكُبرى للاحتكاك بالغرب، كان التنازع فيها في جوهره فكرياً، تنازعاً على رمز «بيت المقدس»

ربّما كان في التاريخ خبرٌ وعِبَرٌ، وتجاربُ وآياتٌ، وشواهد وبراهين، تُثبت مثل هذه الحقائق أو تُعمّق من دلالاتها، فالتاريخ وما يحمله من نماذج تاريخية معمل تجارب. إنّ الفكرة الرئيسية التي يمكن أن نلتمسها من عِبَرَة التاريخ ونماذجه الواضحة تتمثّل في أنّ الاحتكاك الإسلامي (الشرق) بالغرب كانت له سمات ودلالات مُهمّة أنموذجية تنبع من الطابع اللازم والملازم لأصول هذَين الطرفَين الحضاريَّين؛ تنبع من المُركَّب الأصيل المُحفّز لبناء كلّ منهما ابتداءً، والمُوجِّه لتطوّر كلّ منهما ولمساره انتهاءً، والمُؤثّر في تفاعلات هذَين الكيانَين عبر تاريخ العلاقة بينهما، وعلى امتداده زماناً ومكاناً؛ هذه السمات والدلالات يمكن استخلاصها من المرور في مراحل أو حالات ثلاث سابقة، مثّلت لحظات فارقة مُعبّرة، بالإضافة إلى المرحلة الراهنة الرابعة. الحالة الأولى، ويمكن تسميتها «الحالة الأندلسية»، وهي حالة عجيبة، إذ برزت فيها إرهاصات ظهور «الدولة - القومية» في عالم المسلمين، وإن كان باسم مختلفٍ هو «ملوك الطوائف» أو «طوائفُ الملوك». تلك الدويلات التي كرّست حالة التشرذم كاشفةً عن القابلية الأساسية لتحقّق الاستئصال، الذي تمّ بعد ذلك للوجود الإسلامي في الأندلس، وما تبعه من وحشيات تنصير إجباري ومحاكم تفتيش. لقد قَدِم المسلمون إلى هذه البقاع ومعهم مشروع فكري (فكرة)، فاستطال وجودهم إلى أن ذبلت الفكرة، ثمّ جاءهم الغرب بفكرته قويّةً، فكان لا بد أن يَستأصِل الشأفة؛ هكذا كان دخول المسلمين شبه جزيرة أيبيريا، وهكذا كان دخول الغرب بعدهم أو حلوله في مكانهم. الحالة الثانية، يمكن تسميتها «الحالة الصليبية»، وهي اللحظة الثانية الكُبرى للاحتكاك بالغرب، كان التنازع فيها في جوهره، على خلاف ظاهره، فكرياً رمزياً؛ تنازعاً على رمز «بيت المقدس». في هذه الحالة أيضاً، كانت دويلات «شرقنا» الإسلامي تمثّل تكراراً لنموذج طوائف «غربنا» الأندلسي، وكانت طبائع هذه «الدول - القومية» تفرز ذات ميولها وقابليّاتها للتشرذم والانفصال. لكن، مع تميّز قد يبدو ضئيل القيمة، هو الاعتراف الاسمي والرمزي بمظلّة الأمّة والخلافة. هو الذي ولّد سراعاً خمائر مقاومة وتجميع، فكان «النوريون» و«صلاح الدين» و«الأيوبيون»، ممّا أحدث حالة من المدّ والجزر، لم تزل تتدافع فيها قابليات الوَهْن المُفرِّقة مع خمائر عزّة مُجمِّعة، فيستردّ المسلمون بيت المقدس (صلاح الدين وأخوه العادل)، ثم تُؤخذ منهم بصورة عجيبة زمن الكامل أبي بكر بن العادل، إلى أن يجتمع العدوّان، من الشرق المغول، ومن الغرب الصليبيون. وتستمرّ القابليّات تعالجهما وتدافعهما.

الحالة الثالثة، «الحالة العثمانية»، التي شهدت مع إرهاصات ضعفها بروز دولتنا - القومية الحديثة، وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، التي انتهت بأقصى ما كان يمكن أن يصل إليه الاحتكاك بالغرب في صورة الاستعمار والكولونيالية، والاحتلال، والحلول، وتنفيذ المشروع الاستلابي بين يَدَيِّ الآخر وعلى عينه. لقد طرح الغرب مشروعه واضحاً إبّان هذه المرحلة متمثّلاً في «المسألة الشرقية»، وفي «عبء الرجل الأبيض»، وفي «مسألة الرجل المريض»، فكيف واجهنا هذا المشروع؟... إنّ الثورة العربية الكُبرى لم تكن تمثّل إلّا الغفلة العربية الكُبرى، التي أفرزت قواعد «الشرق الأوسط» الفسيفسائي وأُسسه، ونقل الصراعات الأوروبية الأوروبية إلى تقسيم «مناطق نفوذ» في أرض العالم العربي والإسلامي، قَضَم منها الاستعمار ما قَضَم، وتنافس المتنافسون في الحصول على أكبر نصيب. الحالة الرابعة، وهي الراهنة؛ «الشرق الأوسط، من رحلة المسألة الشرقية إلى الشرق الأوسط الكبير». هذه المرحلة هي خُلاصة ما سبقها. إنّ الحالات السابقة كلّها إنّما قامت على مشروع فكّ وإعادة تركيب للمنظومة، ومن ثمّ، لم تكن لتمضي قُدماً من دون قابليات لهذا الفكّ ولإعادة التركيب، فكان لا بدّ أن تستقبلها قابليات الدولة - القومية، أيّاً كانت صورتها؛ ملوك طوائف (طوائفية)، دويلات مستقلّة (شعوبية)، ولايات مستقلّة (دولة محمّد علي وخلفائه، الباشوات، البايات، الدايات، وانفراط أوصال حياة الرجل المريض)، أو دول تُدعى مُستقلّةً حالياً (قُطرية).

ضمن هذا التداخل بين الجغرافيا والتاريخ والثقافة والحضارة والمعايير والقيم، بدا مفهوم الشرق يشير إلى أكثر من دائرة تعيد تشكيل التصوّر الغربي؛ الشرق مفهوماً حضارياً وثقافياً يُميّز بين الشرق والغرب، بين عالم الشمال وعوالم الجنوب، كلّ ما عدا حضارة الغرب القابعة في الشمال شرق أو جنوب، وبات في الوقت ذاته مسكوناً بالخصومة والعداء؛ الشرق الأوسط مفهوم جغرافي استراتيجي غامض وغائم؛ المستعمرات الشرقية التي كانت حجر زاوية في حقبة كولونيالية طويلة كوّنت ما يُسمّى الكشوف الجغرافية تزويراً للجغرافيا وللتاريخ؛ المسألة الشرقية التي حُمِلَت مع ضعف الدولة العثمانية وإمبراطوريتها، حينما وصفتها أوروبا بالرجل المريض. في ظلّ تلك المُقدّمات يمكن طرح سؤال الاستشراق ضمن تلك السياقات؛ وارتباطه بسؤال الغرب وسؤال النهوض.

(كاتب مصري في إسطنبول)

أين المُعارَضة السورية من التقارب بين النظام و تركيا؟

عمّار ديّوب

مُبرّرات وجود المُعارَضة السورية تمثيلها مصالح السوريين جميعاً في سعيها إلى الوصول للسلطة، ولكنّها حين تفتقد الرؤية الوطنية، وتخضع لتركيا بصفة خاصّة، فهي لا تمثّل مصالح الجميع، بدءاً بالشعب الذي ثار وتضرّر وهُجِّر، وهؤلاء هم المعارضون للنظام. ما يحدث من تقارب، وربّما من تطبيع كامل بين تركيا والنظام، يَطرَح السؤال: أين المعارَضة مما يجري؟

ترى المعارضة مصالح السوريين من زاوية مصالح تركيا في سورية، ولم تعد تنطلق من مصالح الشعب الثائر والوصول إليها باستقلالٍ عن مصالح تركيا، التي دفعت المُعارَضة إلى الموافقة على التوافقات التي حصلت بين روسيا وتركيا وإيران. أمّا مصلحة الشعب فلم تعد موجودة؛ أي تأمين الدعم لإسقاط النظام وإحداث التغيير السياسي. ارتهنت المعارضة باكراً للمشيئة التركية، والخليجية، والدولية، فهي لم تقرأ تعقيدات الواقع السوري، واكتفت بشعارات عامّة، سمحت للدول بالتدخّل، وللنظام باللعب بالثورة، وعمّت الفوضى، وسيطر الإسلاميون، على اختلاف تيّاراتهم، على الفصائل، وعلى الشعب، وتراجعت الثورة الشعبية، وأصبحت البلاد في حالة حرب أهلية، وبالكاد نعثر على بقايا أهداف الثورة بين اللاجئين في الشمال السوري وسكّانه، وفي بلاد المنافي؛ أي تغيير النظام، ورفض التدخّل الخارجي، وإبعاد سيطرة العسكر والإسلاميين عن المناطق المُحرَّرة.

منذ تشكّل المجلس الوطني في 2011، لم يعمل لرؤية وطنية ومشروع سياسي وطني، فكانت سياسته العامّة تقتصر على طلب المساعدة الخارجية، والأسوأ أنّه لم يقم بدور قيادي وتمثيلي كامل للثورة، كما القوى كافّة التي لم تنضو فيه، وهذا سمح للقوى المُشكّلة منه، وسواها، بإقامة صلات دولية وإقليمية وعربية انطلاقاً من مصالحها، لا من مصالح الثورة بشكّل عام. غياب مؤسّسات المراقبة عن متابعة أعمال مؤسّسات المُعارَضة هو ما سَهّل هذا الأمر، عدا عن القياس البائس لديها؛ ما دامت أميركا دعمت ثوار ليبيا فانتصروا على معمّر القذّافي، ستُكرّر الأمر ذاته في سورية. ولا تزال العقلية ذاتها؛ انتظار الدعم الخارجي، ولكن هذه المرّة من أجل مصالح قيادات المُعارَضة الذين أصبحوا بيد تركيا، وكَرَّت المسبحة؛ المشاركة وفقاً للمصالح التركية في أستانة وسوتشي واللجنة الدستورية وهيئة التفاوض، والأسوأ أنّ هذه المنصّات كافّة، وقراراتها وبياناتها وتوافقاتها، تخدم مصالح الاحتلال الروسي لسورية، الذي رفض أشكال المبادرات كافّة للضغط على النظام ولإحداث أيّ شكل من الحوار الجادّ مع المعارضة، أو لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (نصّ على بدء محادثات سلام في سورية وعلى أنّ الشعب السوري هو من يُقرّر مستقبل البلاد، ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإلى انتخابات برعاية أممية).

> لم يعمل المجلس الوطني السوري منذ تشكيله في 2011 من أجل رؤية وطنية ومشروع وطني، فاقتصرت سياسته العامة على طلب المساعدة الخارجية
>
> المظاهرات في الشمال السوري، الغاضبة على سياسة التقارب التركي مع النظام، مُحقّة بالكامل، إذ سيقع ضرر تلك السياسة على الشعب هناك أولاً

إنّ خضوع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ومؤسّساته كافّة، والفصائل المدعومة من تركيا العاملة لمصلحتها، قد تطوّر، وبشكل منهجي، منذ 2016 والانسحاب من حلب، والتقارب الحالي بين أنقرة والنظام في دمشق هو نتيجة لذاك المسار ليس إلّا. إذاً، لم يعد من معنى للقول هل سيحصل التقارب أم لا؟ التقارب يتحقّق، ويتطوّر يومياً، وما يمنع السرعة فيه رفض النظام وإيران، وللأخيرة مصالح مختلفة عن روسيا وتركيا في سورية، وأيّ تقارب بين النظام وتركيا ستتضرّر منه إيران، وأيّ عودةٍ للدولة السورية، كما قبل 2011، ستتضرّر منه بالتأكيد. فإذا كانت إيران مُتضرّرة بسبب تقلّص مساحة سيطرتها فسيتضرّر الشعب السوري بشكل أكبر. وإنّ ارتهان المعارضة لتركيا يقول إنّ الأذى سيحصل لا محالة، ولهذا تنتهج الحكومة التركية سياسة التفريط بمصالح السوريين (الثوار واللاجئين والمناطق المُحرَّرة)، ففي تركيا هناك سياسة ممنهجة رافضة للاعتراف للسوريين بحقوق اللجوء منذ 2011، تستبدل بها الإقامة المؤقّتة، وابتزاز أوروبا لتحصيل مليارات الدولارات باسم مساعدة اللاجئين تحت طائلة فتح الحدود للسوريين للوصول إلى أوروبا. من ناحية أخرى، هناك ممارسات يومية عنصرية لدفع السوريين إلى العودة لمناطق الشمال، قبل أحداث قيصري (وسط تركيا) وبعدها. في الأيام الفائتة، تكثّف الضغط على السوريين في تركيا للعودة، ورُحِّل سوريون بقوّة الشرطة. التصريحات التركية، أخيراً، من كبار القادة؛ الرئيس ووزير الخارجية، ومسؤولين آخرين، تُؤكّد بشكل جازم التقارب مع النظام وإعادة العلاقات معه وفقاً لمصالح الدولتَين (سورية وتركيا)، اعتباراً لما كان قبل 2011، أي شرعنة النظام بشكل كامل، والتنسيق بينهما وفقاً لاتفاقية أضنة، وإعادة العلاقات الاقتصادية وفتح المعابر الدولية والداخلية، وشطب قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

المظاهرات في المُحرَّر، الغاضبة على سياسة تركيا، مُحقّة بالكامل، إذ سيقع الضرّر على الشعب هناك بالدرجة الأولى، وطاول الغضب التنديد الكامل بالائتلاف ومؤسّسات المُعارضة وأغلبية الفصائل، وهناك رفض واسع منذ أربعة أشهر لهيئة تحرير الشام، والمظاهرات لم تتوقّف. بالتالي، هناك رغبة شعبية كاملة في تغيير المُعارَضة السياسية والعسكرية، وهيئة تحرير الشام. والأوضاع في السويداء انتفاضة مفتوحة، ولم يستطع النظام إخضاع درعا بعد.

حاولت المُعارَضات السورية استغلال التقارب التركي، لكنّها لم تصل إلى إدانته، ورَفضت التهجّم على رموز الدولة التركية من المتظاهرين (تحطيم سيّارات وتمزيق أعلام، وقتل جنود في ردّة فعلٍ على قتل جنود أتراك تسعة متظاهرين سوريين). دفع وضوح التقارب مع النظام، وسياسة التهجير المعاكسة من تركيا إلى الشمال السوري، وخضوع المعارضة السورية للمصالح التركية، الشعب في المُحرَّر إلى التظاهر، ورفض سياسة تركيا والمعارضة السورية معاً، وهذا يُؤسّس لما يشبه الطلاق البائن بينهما، وإذا انطلقنا من أنّ تركيا لن تتراجع عن سياساتها، والمُعارَضة لن تنقل أسلحتها من كتف تركيا إلى كتف الثورة، فإنّ هناك ضرورة لتشكيل مُعارَضة جديدة.

سقوط المُعارضة ومُؤسّساتها يفرض على الشعب السوري في الشمال، وفي سورية كلّها، تشكيل معارضة جديدة، وشطب كلّ تمثيل سياسي للمعارضة الحالية، والاعتماد على الذات في مواجهة المُشكلات الواقعية، وتحديد قضيتهم وصراعاتهم مع السلطات في الشمال، وفي دمشق وإدلب والحسكة، وإقامة علاقات مع الخارج وفقاً للمصلحة الوطنية السورية. هذا الأمر سيدفع تركيا نحو سياسةٍ أكثر تشدّداً مع الثورة. فعدا عما ذُكِر، قطعت أنقرة الإنترنت منذ بداية الشهر الجاري (يوليو/ تمّوز)، وضيّقت كثيراً على العلاقات التجارية، وبدأت بملاحقة من مرّق الأعلام ومن قتلَ الجنود، ومن حطّم بعض السيارات، ولن تتوقّف عند ذلك. إنّ التقارب مع النظام يستدعي الابتعاد عن مصالح الشعب السوري، والوضع الذي عليه اللاجئون في تركيا أو أهل الشمال المُحرَّر في غاية التعقيد، فلا النظام ينوي تغيير سياساته، ولا تركيا تشترط عليه ذلك، وليس هناك ضغط أميركي أو أوروبي من أجل إيقاف المسار التركي، وقد عَطّل الرئيس الأميركي جو بايدن قانون منع التطبيع، ولن يتغيّر ذلك إذا وصل ترامب إلى الرئاسة، وهناك رغبة من أغلبية الدول العربية بالتطبيع معه. هذا الوضع هو ما يفرض على الشعب العودة إلى الذات، وتشكيل قواه ورؤيته ومشروعه الوطني، انطلاقاً من الواقع المُعقّد هذا. إنّ رفض التقارب لا يجب أن يصل إلى العداء مع تركيا، ولكن يجب رفض الارتهان لمصالحها في سورية. هناك ضرورة لرفض حالة التعدّد والتذرّر في القوى الفصائلية، ورفض وجود الفصائل في إدارة المدن والبلدات وتشكيل هيئة سياسية لقيادة المُحرَّر وخضوع الفصائل لها، والتحدّث والتحاور باسمه، وباسم سورية بأكملها. سيُواجَه هذا برفضٍ كبير من تركيا وروسيا وإيران، ومن الدولِ العربية المنفتحة على النظام، ومن الفصائل.

ينبغي التأكيد على «صناعة» معارضة جديدة، لأنّ النظام في أسوأ أحواله، وأشكال الانفتاح عليه كلّها لن تُخرجه من أزماته. وبالتالي، هناك ظروف موضوعية في المُحرَّر، وفي سورية كلّها، من أجل موجة جديدة من الثورة. هذا هو الوضع الحالي بظروفه الموضوعية والذاتية، فهل تنتقل المعارضة إلى لعب دورها التاريخي، والانتقال بسورية إلى دولة من جديد؟

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads